Autorização para disponibilização concedida ao Repositório Institucional da Universidade de Brasília (RIUnB) pelo Núcleo de Estudos Agrários e Desenvolvimento Rural do Ministério do Desenvolvimento Agrário, responsável pela publicação da obra, com as seguintes condições: disponível sob Licença Creative Commons 3.0, que permite copiar, distribuir e transmitir o trabalho, desde que seja citado o autor e licenciante. Não permite o uso para fins comerciais nem a adaptação desta.

Granted authorization to release the Institutional Repository of the University of Brasilia (RIUnB) by the Center for Agrarian Studies and Rural Development of the Ministry of Agrarian Development, responsible for the publication of the work under the following conditions: available under Creative Commons 3.0 License, which allows you to copy, distribute and transmit the work, provided that the author and licensor is mentioned. Can not use for commercial purposes nor adaptation.

Referência

DEL GROSSI, Mauro Eduardo. .ن م ل يون 44 من سمة ن م ل يون 29.6 إل ى ال ف قر ظاهرة من ال حد In: SILVA, José Graziano da Silva; DEL GROSSI, Mauro Eduardo; FRANÇA, Caio Galvão de (Org.). .ال جوع ع لى ال ق ضاء ب رن امج ال جوع ع لى ال ق ضاء ب رن امج ال برازي ل ية ال تجرب ة Brasília: MDA, 2012. p. 295-311.

برنامج القضاء على الجوع

التجربة البرازيلية

المنسقون:
جوزيه غرازيانو دا سيلفا
ماورو إدواردو ديل غروسي
كايو غالفاو دي فرانسا

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية (NEAD)

يعتبر مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية التابع لوزارة التنمية الزراعية مكانا للتفكير ونشر المعارف والتفاعل المؤسسي مع مختلف مراكز البحوث والجامعات والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية ومنظمات التعاون الوطنية والدولية.

ويتخذ المركز إجراءاته حرصا منه على المساهمة في توسيع نطاق السياسات العامة وتحسينها في مجالات الإصلاح الزراعي، والنهوض بالزراعة الأسرية، وتعزيز المساواة والتنمية في المجتمعات الريفية التقليدية.

والشراكة بين مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية وأكثر من 70 مركزا، التي أقيمت بهدف المساهمة في بلورة برنامج إنمائي جديد، وتحفيز النقاش والمشاركة الاجتماعية، وتوسيع نطاق الحصول على المعلومات، تُمكّن على وجه الخصوص من إعداد ونشر الدراسات والبحوث، وإتاحة قواعد البيانات للمواطنين، وتنظيم الحلقات الدراسية.

ومن بين المواضيع التي يجري تناولها في إطار التعاون المؤسسي ما يلي: المسائل المتعلقة بالزراعة، والتكامل الإقليمي، والمفاوضات الدولية، والذاكرة والثقافة الشعبيتان، والمساواة بين الرجل والمرأة والتنمية الريفية، والديناميات الجديدة للمناطق الريفية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.nead.gov.br

read ESPECIAL

برنامج القضاء على الجوع

التجربة البرازيلية

المنسقون:
جوزيه غرازيانو دا سيلفا
ماورو إدواردو ديل غروسي
كايو غالفاو دي فرانسا

برنامج القضاء على الجوع

التجربة البرازيلية

وزارة التنمية الزراعية في البرازيل
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، 2012

DILMA ROUSSEFF
رئيسة الجمهورية

GILBERTO JOSÉ SPIER VARGAS
وزير الدولة للتنمية الزراعية

LAUDEMIR ANDRÉ MULLER
مدير مكتب وزير التنمية الزراعية

CARLOS MÁRIO GUEDES DE GUEDES
رئيس المعهد الوطني للإعمار والإصلاح الزراعي

VALTER BIANCHINI
الأمين المعني بالزراعة الأسرية

ANDREA BUTTO ZARZAR
الأمين المعني بالتنمية الإقليمية

ADHEMAR LOPES DE ALMEIDA
الأمين المعني بإعادة التنظيم الزراعي

JOAQUIM CALHEIROS SORIANO
مدير مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية

JOÃO GUILHERME VOGADO ABRAHÃO
مستشار مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية

السلسلة الخاصة الصادرة عن مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية

وزارة التنمية الزراعية
www.mda.gov.br

مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية
SBN, Quadra 2, Edifício Sarkis–
Bloco D - loja 10 - Sala S2 - Cep: 70.040-910
Brasília/DF
Tel.: (55 61) 2020 0189
www.nead.gov.br

تصميم الرسوم البيانية والغلاف
Caco Bisol

الترجمة إلى اللغة العربية
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره. وتمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

FAO ISBN: 978-92-5-607312-9
MDA ISBN: 978-85-60548-93-4

© Brazilian Ministry of Agrarian Development, 2012
© Brazilian Ministry of Agrarian Development, 2010 (Portuguese Edition)

13- الحد من ظاهرة الفقر

من 44 مليون نسمة إلى 29.6 مليون نسمة

ماورو إدواردو ديل غروسي

يتطرق هذا الفصل بالتفصيل لتطور معضلة الفقر وفقا لمفهوم الفقر الذي اعتمده برنامج القضاء على الجوع، مع التركيز على الزراعة الأسرية.

وفي الفصول السابقة، تم تقديم تقارير عن أنشطة عامة مختلفة وعن السياسات التي تم تنفيذها ضمن برنامج القضاء على الجوع وتم وصف تطورها منذ انطلاق البرنامج في سنة 2003 وصفا مفصلا. ومن الواضح أنه لم يتم تحديد مستويات الفقر حصريا من قبل السياسات المتبعة مباشرة ضمن برنامج القضاء على الجوع، بل أيضا من قبل الظروف التي فرضها الاقتصاد الكلي بالبرازيل. ومع ذلك، فقد نص البرنامج منذ المراحل الأولى لصياغته على سياسات هيكلية ذات طابع اقتصادي كلي، مثل السياسات التي من شأنها خلق فرص للعمل وأنشطة مدرة للدخل، وتوفير ضمان اجتماعي شامل، وحد أدنى للدخل، وإصلاح زراعي، وحوافز لفائدة الزراعة الأسرية.

وتتمثل إحدى المزايا الرئيسية للبرنامج المذكور في كونه يؤلف بين سياسات عامة مختلفة، مما يجعل من المستحيل القيام بتقييم نشاط معين أو مجموعة محددة من الأنشطة. ولذلك، فإن أثر برنامج القضاء على الجوع لن يتم تقييمه في هذا الفصل، وإنما يتم بالأحرى تقييم تطور ظاهرة الفقر بين سكان البرازيل وفقا للمنهجية التي يعتمدها هذا البرنامج. وكما هو مشار إليه في مرحلة تشخيص برنامج القضاء على الفقر وتصميمه، فإن نسب الفقر في البرازيل توفر مؤشرا قويا لأمن الغذاء والتغذية لسكان البرازيل.

تحديد السكان الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي

من أجل تقدير عدد السكان الذين سيستفيدون من برنامج القضاء على الجوع، طور هذا البرنامج منهجية قائمة على خط الفقر كما حددها البنك الدولي وهي 1.00 دولار أمريكي في اليوم، مع تكييفها حسب الظروف البرازيلية. ولأجل أن يؤخذ بعين الاعتبار الأثر الذي تخلفه نسب متباينة من تكاليف العيش في مناطق مختلفة من البرازيل، فقد تقرر اعتبار خط الفقر بحسب المناطق، على أساس مناطق ريفية من المنطقة الشمالية الشرقية وتكلفة المعيشة المختلفة الملحوظة في المناطق الحضرية الكبرى والمناطق الحضرية الصغرى والمناطق الريفية في المناطق البرازيلية

الأخرى. وقد كان المعدل المرجح لخط الفقر لسكان كل منطقة هو 68.48 ريال برازيلي حسب الأرقام المسجلة في سنة 1999، عندما تمت صياغة هذه المنهجية.

وبالإضافة إلى هذه التجربة على التقسيم الإقليمي، فقد تم تعديل المعطيات بخصوص دخل الأسر الذي يشير إلى أن جزءا من الأغذية التي تستهلكها تأتي من إنتاجها الزراعي الخاص. وفي المجموع، فإن نسبة الاستهلاك الذاتي تبلغ فقط 1.2 في المائة من دخل جميع الأسر المصرح به، مع أنه يمثل نسبة 17.3 في المائة من الأسر التي صرحت "أنها تشتغل لحسابها الخاص" في الأنشطة الزراعية. وقد تم خصم بعض العناصر التي تشكل "النفقات العامة"، مثل دفع الإيجار والأقساط الخاصة بالعقار، من الدخل الإجمالي للأسر.[1]

وحتى عام 2004، فإن عملية المسح الوطني للعينة المنزلية التي قام بها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء لم تشمل المناطق الريفية في ولايات أكر وأمازوناس وأمابا وبارا وروريما وروندوني.

وفي سنة 1999، قدر المشروع عدد الأشخاص الفقراء تناسبيا مع عدد السكان لإحصاء سنة 2000. ومنذ 2004، بدأت عملية المسح الوطني للعينة المنزلية تغطي هذه الولايات وتستخدم من أجل ذلك نسبة الأشخاص الفقراء الملحوظة في سنة 2004 لتقدير عددهم في 2001-2003، وبذلك حافظت على قابلية المقارنة مع المنهجية الأصلية.

وتتمثل جزئية أخرى من المنهجية التي اعتمدها مشروع القضاء على الجوع في كونه قد أقصى كل الأسر أرباب العمل من بين الأشخاص الفقراء، أي أنه قد تم اعتبار أن العدد القليل من أسر أرباب العمل ذات دخل فردي تحت خط الفقر – وكان عددها في سنة 1999 حوالي 000 70 أسرة – قد تكون قد صرحت بدخل أقل مما تحصل عليه في الواقع، ولهذا السبب تم تضمينها في مجموعة الأسر غير الفقيرة.

وباستعمال هذه المنهجية قدر عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي بنحو 44 مليون شخص:

> تشير المعطيات إلى جمهور محتمل مكون من 043 44 مليون شخص ينتمون إلى 324 9 مليون أسرة (1999). ويمثل السكان الفقراء 21.9 في المائة من الأسر و27.8 في المائة من مجموع سكان البلاد موزعة كما يلي: 19.1 في المائة من سكان المناطق الحضرية الكبرى، 25.5 في المائة من سكان المناطق الحضرية الصغرى، و46.1 في المائة من سكان المناطق الريفية. ومن حيث الأرقام المطلقة، فالنتائج هي كالتالي: 003 9 مليون شخص، و027 20 مليون شخص، و012 15 مليون شخص لكل منطقة سكنية (Zero Hunger Project, 2001, p. 74).

[1] من أجل وصف كامل للمنهجية، انظر: Takagi; Graziano da Silva; del Grossi, 2001.

تطور مستويات الفقر إلى حدود 2009

دعونا الآن نتحقق مما حدث للفقر على إثر انطلاق برنامج القضاء على الجوع في سنة 2003، وذلك باستخدام المنهجية الأصلية للبرنامج. ولهذه الغاية، سيتم استعمال نفس خط الفقر التي المعتمد سنة 1999 من قبل المسح الوطني للعينة المنزلية، مع فهرسة الأرقام وفقا لمؤشر سعر الاستهلاك الوطني INPC (National Consumer Price Index)[2]. ويعتبر المسح الوطني للعينة المنزلية مصدرَ هذه المعلومات، بما في ذلك آخر المعلومات المتاحة والمنجزة في سنة 2009.

وتَظهرُ النتائجُ في الرسم البياني 1: فقد كان لدى البرازيل 29.6 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر المعتمد في برنامج القضاء على الجوع في 2009. كما تبين النتائج أن ذلك الفقر استمر في الارتفاع في البرازيل إلى غاية 2003، أي عندما بدأ تنفيذ برنامج القضاء على الجوع. وفي 2003، واجه البلد أيضا أزمة سعر العملات وميزان النفقات التي ورثها عن الإدارات السابقة، مما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة. غير أن هذا التوجه قد تراجع اعتبارا من عام 2003 عندما بدأت مستويات الفقر تنخفض باستمرار وبحدة. وإجمالا، فقد تم تخليص 20 مليون شخص من الفقر ما بين 2003 و2009.

ومن حيث التناسب، فقد انتقلت نسبة الفقر من 27.8 في المائة في سنة 1999 إلى 28.1 في المائة في سنة 2003، وبذلك انخفض بحدة إلى 15.4 في المائة في 2009 (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 1 – عدد الأشخاص الفقراء وفق المعايير التي اعتمدها برنامج القضاء على الجوع، البرازيل، 1999-2009

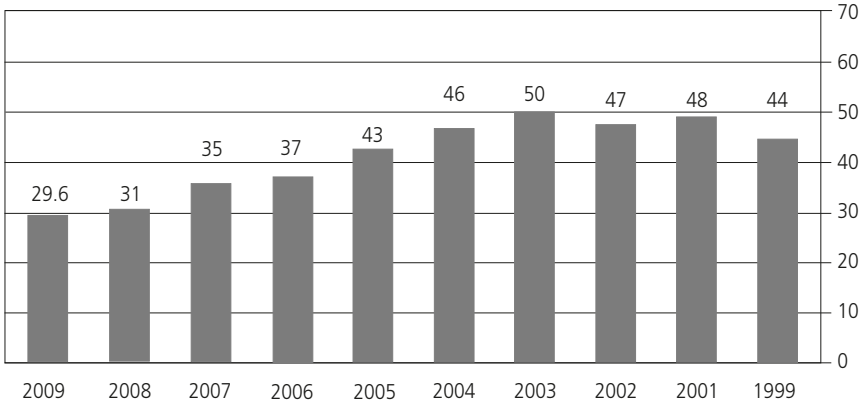

[2] من أجل وصف كامل للمنهجية، انظر: Takagi; Graziano da Silva; del Grossi, 2001.

الرسم البياني 2 – تطور نسبة الفقر وفق المعايير التي اعتمدها برنامج القضاء على الجوع، البرازيل، 1999-2009

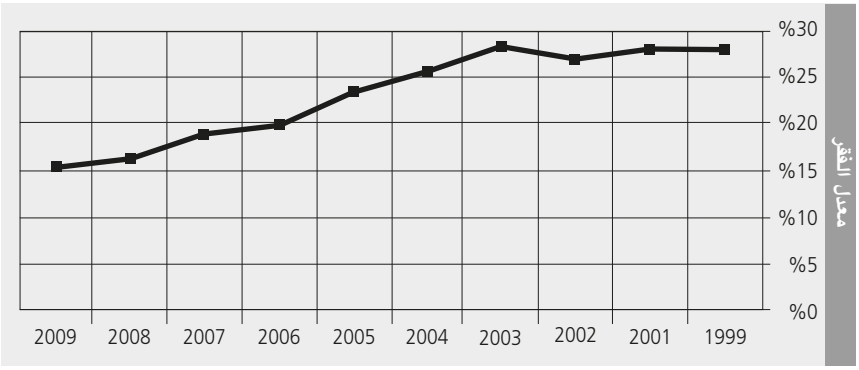

وقد تناقص عدد الأشخاص الفقراء بحدة أكبر في المناطق الحضرية، حيث تم تخليص 10 ملايين شخص من الفقر (الجدول 1)، تليها المناطق الحضرية الكبرى، حيث سجل انخفاض بـ 5.6 مليون شخص، والمناطق الريفية التي عرفت انخفاضا يقدر بـ 5.1 مليون شخص. غير أن الانخفاض الأكبر في نسب الفقر قد حدث، وبشكل تناسبي، في المناطق الريفية، حيث انخفض بأكثر من 14 في المائة.

وقد كانت المنطقة الشمالية الشرقية هي أول منطقة لوحظ فيها الانخفاض الأشد في عدد الأشخاص الفقراء: فقد تم تخليص 9 ملايين شخص من الفقر ما بين

الجدول 1 – تطور السكان الفقراء وفق المعايير التي اعتمدها برنامج القضاء على الجوع بحسب مكان الأسرة، البرازيل (ألف نسمة)

المكان	1999		2003		2009		التغير 2009–2003	
	السكان	نسبة الفقر	السكان	نسبة الفقر	السكان	نسبة الفقر	السكان	نسبة الفقر
الحواضر الكبرى	9.003	%19.1	12.208	%22.0	6.535	%11.0	- 5.673	%8.1-
الحواضر	20.027	%25.5	24.598	%26.1	14.864	%14.4	- 9.734	%11.2-
القرى	15.012	%42.7	13.299	%45.4	8.174	%28.4	- 5.125	%14.4-
البرازيل	44.043	%27.8	50.105	%28.1	29.574	%15.4	20.531	%12.4-

المصدر: DEL GROSSI، استنادا إلى PNADs/BGE.

الرسم البياني 3 – تطور نسبة الفقر وفق المعايير التي اعتمدها برنامج القضاء على الجوع، أقاليم البرازيل، 1999-2009

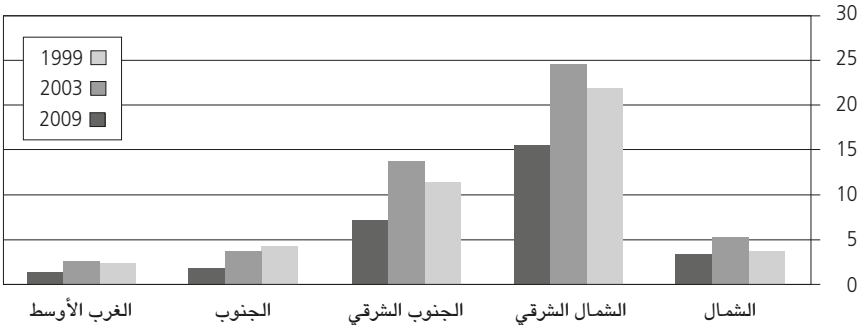

2003 و2009 (الجدول 2). وقد احتلت المنطقة الجنوبية الشرقية الدرجة الثانية بـ 6.5 مليون شخص تم تخليصهم من الفقر (الرسم البياني 3)، لاسيما في المناطق الحضرية الكبرى حيث تم تسجيل انخفاض يقدر بـ 2.9 مليون شخص تقريبا.

الزراعة الأسرية

كما تمت الإشارة إلى ذلك في الفصول السابقة، فقد تم تنظيم برنامج القضاء على الجوع حول أربعة محاور هي: الحصول على المنتجات الغذائية، وتعزيز الزراعة الأسرية، وتوليد الدخل، والتضامن الاجتماعي، والتعبئة والرصد وقد تم تصميم هذا المشروع لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي في الوقت الذي يتم فيه تحفيز المزارعين الأسريين، والمزودين التقليديين للمواد الغذائية للسكان الفقراء:

> يكمن الاعتبار الرئيسي لمشروع القضاء على الجوع في الحاجة إلى استئناف سياسة زراعية في البرازيل قادرة على توفير حوافز حقيقية للزراعة الأسرية بهدف الزيادة في إنتاج الغذاء وضمان رعاية أفضل للمزارعين ذوي الدخل المنخفض. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من السياسات التي تجمع بين تأمين الدخل الزراعي، والأولوية للإنتاج المحلي، والاعتماد على الواردات فقط عندما يكون موسم الحصاد كاسدا، وتحفيز البحوث العامة لتمكين صغار المزارعين من الاستعانة بالتكنولوجيا المناسبة، بالموازاة مع سياسة توفر مساعدة تقنية فعالة، وسياسة قروض ناجعة مرتبطة بتطور قنوات التسويق، وتحفيز إنشاء تعاونيات لحماية البيئة والمناظر الطبيعية، إلى غير ذلك من التدابير (Zero Hunger Project, p. 87).

الجدول 2 – تطور السكان الفقراء وفق المعايير التي اعتمدها برنامج القضاء على الجوع بحسب مكان الأسرة، البرازيل (آلاف الأشخاص والأسر)

الإقليم	المنطقة	1999		2003		2009		2009-2003	
		الاشخاص	الأسر	الأسر	الاشخاص	الأسر	الاشخاص	الاشخاص	الأسر
الشمال		**3 813**	**725**	**1 029**	**5 351**	**741**	**3 591**	**-1 760**	**-289**
	الحواضر الكبرى	285	57	122	565	83	351	-214	-39
	الحواضر	2 394 1	453	598	3 066	442	104 2	-962	-156
	القرى	133	216	310	1 721	216	1 136	-584	-93
الشمال الشرقي		**21 873**	**4 455**	**5 181**	**24 512**	**3 562**	**15 491**	**-9 021**	**-1 619**
	الحواضر الكبرى	2 981	639	902	3 934	538 1	2 157	-1 777	-364
	الحواضر	9 440	2 013	2 600	12 044	796 1	7 768	-4 275	-804
	القرى	9 452	1 803	1 680	8 533	228	5 566	-2 968	-451
الجنوب الشرقي		**11 491**	**2 583**	**3 197**	**13 653**	**1 823**	**7 077**	**-6 576**	**-1 374**
	الحواضر الكبرى	4 436	1 064	1 453	6 086	851	3 224	-2 861	-601
	الحواضر	4 632	1 035	1 373	5 788	788	3 033	-2 756	-585
	القرى	2 423	483	371	1 779	184	819	-959	-188
الجنوب		**4 402**	**993**	**890**	**3 803**	**511**	**1 986**	**-1 817**	**-379**
	الحواضر الكبرى	897	213	249	1 081	142	545	-536	-107
	الحواضر	2 122	487	466	1 954	267	1 020	-935	-199
	القرى	1 383	293	175	768	102	421	-346	-73
الغرب الاوسط		**2 463**	**568**	**652**	**2 786**	**377**	**1 429**	**-1 357**	**-276**
	الحواضر الكبرى	403	94	130	542	73	275	-268	-57
	الحواضر	1 439	336	410	1 745	251	939	-806	-159
	القرى	621	138	113	498	53	214	-284	-60
البرازيل		**44 043**	**9 324**	**10 949**	**50 105**	**7 014**	**29 574**	**-20 531**	**-3 936**
	الحواضر الكبرى	9 003	0 003	2 8 20855	2 067	1 687	6 552	-5 657	-1 168
	الحواضر	20 027	4 324	5 446	24 598	3 544	14 864	-9 734	-1 902
	القرى	15 012	2 933	2 648	13 299	1 783	8 157	-5 141	-865

المصدر: DEL GROSSI ، استنادا إلى PNADs/BGE.

وبصرف النظر عن تنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى زيادة القدرة الشرائية للشرائح السكانية الأكثر فقرا، كان لا بد من كسر حلقة الجوع المفرغة، وذلك بتوفير حوافز للزراعة الأسرية التي يمكنها، بغض النظر عن إنتاجها للمواد الغذائية الأساسية، أن تخلق دورات صالحة من حيث العمل والدخل. وسيتم الآن تقديم بعض الأرقام[3] لبيان أهمية الزراعة الأسرية بالبرازيل وأبعادها. لقد أشار الإحصاء الأخير للزراعة والثروة الحيوانية الذي قام به المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء في سنة 2006 إلى أن هناك 489 175 5 منشأة للزراعة والثروة الحيوانية في البرازيل في تلك السنة، تم تحديد 902 367 4 منها باعتبارها تنتسب إلى أسر المزارعين[4]، وهو ما يعني أنها مسؤولة عن 84 في المائة من كل منشآت الزراعة والثروة الحيوانية البرازيلية (الجدول 3). وعلى الرغم من أرقامها الهامة، فهي تشغل منطقة تزيد قليلا عن 80 مليون هكتار، وهو ما يعادل 24 في المائة من المساحة التي تشغلها كل المنشآت. وعلى الرغم من أن المنشآت غير الأسرية مسؤولة فقط عن 16 في المائة من مجموع المنشآت، فإنها تشغل 76 في المائة من المناطق التي تشغلها كل واحدة منها.

ويعمل ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع السكان في المناطق الريفية (ما يزيد بقليل عن 12 مليون شخص) في المنشآت الأسرية، بينما يعمل 4.2 مليون شخص فقط في منشآت غير أسرية. ويبين استخدام اليد العاملة في المنشآت الأسرية أهميتها من حيث خلق فرص العمل في المناطق الريفية:

> على الرغم من أن المنشآت الأسرية تشغل فقط 24 في المائة من المنطقة، فإنها مسؤولة عن 38 في المائة من قيمة الإنتاج الإجمالي وعن 34 في المائة من جميع العائدات في المناطق الريفية. وتدر المزارع الأسرية 677 ريالا برازيليا/ هكتار، بينما تدر المزارع غير الأسرية فقط 358 ريالا برازيليا/هكتار. وتعتبر الزراعة الأسرية أيضا ذات عمالة كثيفة: فهي تشغل أكثر من 15 شخصا في كل 100 هكتار، بينما تشغل الزراعة غير الأسرية أقل من شخصين في كل 100 هكتار (Del Grossi; Marques, 2010, p.16).

وتدل المؤشرات المذكورة أعلاه على أن المنشآت الأسرية تستغل الأرض بطريقة أفضل وأكثر كثافة. كما تعتبر الزراعة الأسرية المزود المباشر بالمواد الغذائية المستهلكة عادة في البرازيل: فهي تشكل 87 في المائة من مجموع الكسافا، و70 في المائة من مجموع الفاصوليا، و46 في المائة من مجموع الذرة، و 34 في المائة من مجموع الأرز، و 59 في المائة من مجموع لحوم الخنزير، و50 في المائة

[3] بالاستناد إلى: FRANCA; DEL GROSSI; MARQUES, 2009.

[4] وفقا لمعايير القانون رقم 326 11 سنة 2006 التي تحدد نوع أسر المزارعين في البرازيل.

الجدول 3 – توصيف منشآت الزراعة والثروة الحيوانية وفق تصنيف الزراعة الأسرية المنصوص عليها في القانون رقم 11 326، البرازيل، 2006

الخصائص	الزراعة الأسرية		الزراعة غير الأسرية	
	القيمة	%	القيمة	%
عدد المؤسسات	4 367 902	%84	807 587	%16
المساحة (مليون هكتار)	80.3	%24	249.7	%76
العمل (مليون نسمة)	12.3	%74	4.2	%26
(مليار ريال) قيمة الإنتاج	54.4	%38	89.5	%62
الدخل (مليار ريال)	41.3	%34	80.5	%66

المصدر: DEL GROSSI; MARQUES, 2010

من مجموع الدواجن، و30 في المائة من مجموع لحوم البقر، و58 في المائة من مجموع الألبان المنتجة في البلاد. وتبين هذه النتائج الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الزراعة الأسرية في ضمان تأمين الغذاء والتغذية للسكان البرازيليين.

وباعتبار أبعاد الزراعة الأسرية في البلاد، فإن الحاجة إلى تضمينها في برنامج القضاء على الجوع كان بديهيا. دعونا الآن نأخذ بعين الاعتبار تطور السياسات العامة الرامية إلى تقوية الزراعة الأسرية في البرازيل.

البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية[5]

يعتبر هذا العمل من أضخم الأعمال وأشملها لتدعيم أسر المزارعين بالبرازيل، الذين يتم من خلالهم منح قروض زراعية وغير زراعية بأسعار منخفضة الفائدة. وقد تم، منذ 2003، توقيع أكثر من 10 ملايين عقود بقروض وتوافرت مبالغ مقدارها 52 مليار ريال برازيلي للقروض الزراعية، تستأثر بـ 85 في المائة من كل الأموال المخصصة للبرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية منذ انطلاقه.

تأمين الدخل والتأمين على آثار التقلبات المناخية على الزراعة الأسرية

تعتبر أغلب عمليات البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية عمليات مدعمة من قبل برنامج ضمان الأسعار للزراعة الأسرية، الذي يضمن وجود خصم في

[5] للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الذي أعده بيراسي وبيتينكورت.

عقود التمويل بشكل متناسب مع الانخفاض الحاصل في الأسعار خلال موسم تسويق المحاصيل. ويغطي ذلك في الوقت الراهن 35 منتجا، ويمكن أن يصل الخصم إلى 000 5 ريال برازيلي لكل مزارع. وباعتبار البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية مرتبطا بأسعار التسويق، فإن هذا البرنامج يعد في جوهره برنامجا لضمان الدخل في عمليات الاقتراض التي تشمل المزارعين الأسريين. وقد تم تطبيقه على 000 500 من العقود في المتوسط خلال كل موسم للحصاد، ومنح خصم متوسط قدره 1.2 ألف ريال في عقود برنامج تعزيز الزراعة الأسرية.

ومنذ موسم الحصاد 2004-2005، تمت تغطية الخسائر الناجمة عن التقلبات المناخية بدورها من قبل برنامج تأمين الزراعة الأسرية، الذي وفر 65 في المائة إضافية من العائد الصافي المتوقع من التعاقد المذكور، وذلك بالإضافة إلى ضمان تسوية القروض الممنوحة ضمن البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية. وتضمن الخطة ألا يصبح المزارعون مدينين وأن يكون لديهم دخل لتغطية نفقاتهم حتى موسم الحصاد. وتشمل خطة التأمين أيضا توفير المساعدة التقنية لإدارة المخاطر في الزراعة الأسرية والارتقاء بالتكنولوجيات الملائمة، مثل اعتماد إجراءات وقائية ضد التقلبات المناخية التي تؤثر سلبيا على الزراعة. ولا يطبق التأمين الخاص بالأضرار الناجمة عن تغير المناخ إلا فيما يخص عقود تحمل المصاريف في مجال الزراعة، وبذلك تتم حماية 000 600 من العقود لكل موسم حصاد في المتوسط، إلا أن هناك خططا لتوسيعها لتشمل عقود الاستثمار أيضا.

برنامج اقتناء الغذاء عن طريق الزراعة الأسرية

لهذا البرنامج الذي تم تنفيذه في سنة 2003 هدف مزدوج: تحفيز المزارعين الأسريين على إنتاج المواد الغذائية وتوفير مخزون للأغذية مع خطط لتوزيع الغذاء على الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، كما توزع المنتجات على المدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية.

التأمين على موسم الحصاد

لقد أريد لهذا النشاط أن يحمي المزارعين في المنطقة البرازيلية شبه القاحلة وذلك عند حدوث تقلبات مناخية سلبية. ولهذا الغرض، تم إنشاء صندوق (هو صندوق تأمين موسم الحصاد) بمشاركة الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والبلديات التي تم الاعتماد عليها في حالة وقوع الكوارث الناجمة عن الجفاف أو الأمطار المتواصلة وما يترتب على ذلك من خسائر تفوق 50 في المائة فيما يتعلق بمحاصيل الذرة، والفاصوليا، والقطن، والأرز، والكسافا الخاصة بالمزارعين الأسريين في

المنطقة الشبه– قاحلة البرازيلية. ويضمن الصندوق تسديد 550.00 ريالا برازيليا لكل أسرة متضررة باعتبار المبلغ دعما ماليا حتى موسم الحصاد التالي.

سياسات أخرى لدعم التنمية الريفية

على الرغم من وجود سياسات أخرى ترمي إلى الارتقاء بالتنمية الريفية المستدامة ليست جزءا من استراتيجية القضاء على الجوع، فإنها جديرة بالذكر في هذه المرحلة. ومن بينها تلك التي تبرز بالنظر إلى توقيتها وملاءمتها، وهي كالتالي:

الإصلاح الزراعي

على الرغم من الأبعاد القارية للبرازيل، فإن عدم المساواة في توزيع الأراضي موروثة عن نموذج امتلاكها حسب الأقاليم. فقد بلغ مؤشر جيني Gini لتوزيع الأراضي بين المنشآت الزراعية والثروة الحيوانية 0.854 في سنة 2006. وبتحليل المنشآت الزراعية والثروة الحيوانية من حيث الحجم، فإننا نرى أن 000 47 (5 في المائة) منها ذات مساحة تقدر بـ 000 1 هكتار أو أكثر، وتشغل 146 مليون هكتار (44 في المائة من المساحة الإجمالية)، بينما تصل المنشآت المتوفرة على أقل من 100 هكتار إلى 4.4 مليون (86 في المائة) وتشغل أقل من 71 مليون هكتار (21 في المائة من المساحة الإجمالية). وهكذا، فسياسات الإصلاح الزراعي قد أعدت لتقليص هذه الفوارق وتعزيز الزراعة الأسرية.

وفي الفترة الممتدة ما بين 2003 و2009، تم توطين 532 574 أسرة في أكثر من 47.7 مليون هكتار ضمن 386 3 مشروعا تمثل حوالي 62 في المائة تقريبا من كل التجمعات السكنية التي أنشئت في الـ 39 سنة الماضية. ومن أجل تحقيق هذه النتائج، تم استثمار 7 مليارات ريال برازيلي في السنوات السبع الماضية لشراء الأراضي، وذلك بغض النظر عن الاستثمارات الأخرى.

ويتمثل عنصر آخر من عناصر المخطط الوطني للإصلاح الزراعي في سياسة قروض لاقتناء الأراضي، ويكمن الغرض منه في منح قروض طويلة الأمد للمزارعين الأسريين إما لاقتناء أرض أو لتوسيع مساحتها. وقد استفادت 000 74 أسرة، ما بين 2003 و2009، من قروض تصل قيمتها إلى 1.9 مليار ريال برازيلي لاقتناء 1.3 مليون هكتار.

برنامج الأراضي القانونية في منطقة الأمازون القانونية

يهدف هذا البرنامج الذي انطلق في يونيو/حزيران من سنة 2009 إلى تنظيم حيازة الأراضي العامة الفيدرالية الواقعة في منطقة الأمازون القانونية، وإلى

الارتقاء بالتنظيم الإقليمي في المنطقة. ويتميز الاستقرار في الأراضي في منطقة الأمازون القانونية بالهشاشة أو بدون أي اعتراف قانوني، وهو ما أدى إلى نشوء النزاعات حول الأرض اتسمت أحيانا بالعنف. لقد كان هناك 58 مليون هكتار (11 في المائة من منطقة الأمازون القانونية) من الأراضي الفيدرالية لم يتم عزلها لأي غرض من الأغراض الخاصة في المنطقة، مع ما يقرب من 000 158 تجمع سكاني يجب تسوية وضعيته القانونية في هذه المناطق.

لقد تم التنصيص على تنفيذ برنامج الأراضي القانونية في القانون 952 2009/11 الذي بسط الإجراءات الخاصة بتسوية استيطان الأراضي الفيدرالية في منطقة الأمازون القانونية بالنسبة لمساحة تصل إلى 1500 هكتار. وقد تمت بالفعل تسوية ما يقرب من 4.5 مليون هكتار من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل ما يزيد عن 000 26 شخص في 261 بلدية. وبالفعل، فقد استفاد 270 مستغلا غير قانوني من سندات الملكية الأولى من الأراضي الممنوحة في إطار البرنامج.

وبالإضافة إلى الحاجة إلى تسوية أوضاع المزارعين الذين يستغلون هذه المناطق، فإن 170 بلدية تقع في المناطق الحضرية المشمولة كليا ضمن الأراضي الفيدرالية التي لم تتم تسوية أوضاعها، مما يجعل من الصعب فرض الضرائب على المستقرين فيها وتوفير الخدمات لهم. وسيتم تحويل هذه المناطق إلى البلديات التي ستقوم بدورها بتسوية سندات الملكية العقارية لساكنيها.

المساعدة التقنية وتوسيع المجال الريفي

تعتبر الخدمات التي يتم تقييمها في إطار برنامج توفير المساعدة التقنية وتقديم الإرشاد الريفي بمثابة مفاتيح للسياسات العامة المتبعة لفائدة لجماعات الريفية. فخلال التسعينات، تم تفكيك نظام الإرشاد الريفي بالكامل تقريبا ولم يتم الاحتفاظ به إلا في بعض ولايات البلاد. وفي سنة 2003، تم استئناف سياسة المساعدة التقنية والإرشاد الريفي، كما تم توسيعها وتحسينها. وفيما بين 2003 و2009، تم استثمار 1.5 مليار ريال برازيلي تقريبا لمساعدة 2.5 مليون أسرة. وهناك حاليا 548 منظمة مسجلة لدى وزارة التنمية الزراعية وهي توفر خدمات المساعدة التقنية والإرشاد الريفي بطاقم مكون من 000 23 خبير تقني في كل الولايات البرازيلية.

برنامج "أقاليم المواطنة" [6]

ركز برنامج أقاليم المواطنة الذي تم إطلاقه في فبراير/شباط 2008 على معالجة الفقر في المناطق الريفية من خلال استراتيجية تنموية مستدامة على مستوى الأقاليم. ولهذا

[6] للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الذي أعده فرانسا.

الغرض، يقوم البرنامج على مخططات تم تطويرها في مناطق تم تحديدها باعتبارها أقاليم تعتمد على مشاركة المجتمع المدني في محاولة لدمج أنشطة الإدارة الفيدرالية وحكومات الولايات والبلدية. وقد شمل البرنامج في سنة 2009، 120 إقليما في جميع الوحدات الفيدرالية التي تضم 852 1 بلدية و13.1 مليون شخص في المناطق الريفية التي تشكل 46 في المائة من مجموع سكان المناطق الريفية بالبرازيل، و67 في المائة من كل الأشخاص الذين استقروا في تلك المناطق في إطار برنامج الإصلاح الزراعي، و66 في المائة من كل جماعات الكيلومبو (Quilombo)، و52 في المائة من كل أراضي السكان الأصليين، و54 في المائة من جميع الصيادين و46 في المائة من جميع أسر المزارعين الأسريين بالبرازيل. وقد مكن الجهد المشترك الذي بذلته السلطات والمنظمات سنة 2009 من هيكلة مصفوفة مكونة من 200 نشاط حكومي يجب تنفيذها في 120 إقليما على المستوى الفيدرالي بميزانية تقدر بـ 24.6 مليار ريال برازيلي، بما في ذلك بعض الأنشطة المنصوص عليها في استراتيجية القضاء على الجوع المشار إليها أعلاه. وفي سنة 2010، تمت إضافة مقدار 27 مليار ريال برازيلي لتستثمر في هذه الأنشطة.

تطور ظاهرة الفقر في المناطق الريفية

بالنظر إلى سياسات التنمية الريفية المذكورة أعلاه، دعونا الآن نقوم بفحص أوضاع العائلات الريفية.

ونشير إلى أن هذا النص يستخدم مؤشرين لا غير، وهما: معدل الفقر، وتكوين دخل الأسرة.

لقد تمت الإشارة أعلاه إلى أن أكثر من 5 ملايين شخص قد تم تخليصهم من حالة الفقر في المناطق الريفية، حيث شهدنا في هذه المناطق تراجعا كبيرا في معدلات الفقر. لكن، هل هذا الانخفاض الملحوظ في الفقر متجانس في كل القطاعات الريفية؟

وبهدف فهم دينامية المناطق الريفية، تم اعتبار السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية وجزء من السكان الحضريين الذين انخرطوا في الأنشطة الزراعية[7]. ولهذه الغاية، تم تصنيف الأسر النشيطة اقتصاديا إلى الفئات التالية:

- الزراعة الأسرية: وتشمل الأسر المنخرطة في الأعمال الزراعية، سواء أكانت تملك أرضا أم لا، وتسكن في منطقة حضرية أم في منطقة ريفية. وبحسب قواعد البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية، فإنه يمكن لهذه الأسر تشغيل ما يصل إلى عاملين اثنين دائمين.

[7] تشير الأنشطة الزراعية إلى المعنى العام للكلمة، ويشمل الثروة الحيوانية، والأنشطة التي تمارسها العائلات المستقرة بمحميات الأمازون وتعيش على مواردها الطبيعية والغابات وأنشطة الصيد البحري.

- الزراعة الصناعية: ويتعلق الأمر بالأسر التي تدير مشاريع زراعية بثلاثة عمال دائمين أو أكثر، سواء كانوا يسكنون في منطقة حضرية أو ريفية.
- الأسر الزراعية غير الريفية: ويتعلق الأمر بأسر العاملين أو الأشخاص العاملين لحسابهم الشخصي، والتي انخرط أفرادها في أنشطة غير زراعية على الرغم من أنهم يعيشون في منطقة ريفية.
- الأجراء الريفيون: ويتعلق الأمر بالأسر التي تعيش على عمالة أفرادها. وبتعبير أبسط، فقد تم اعتبار الأجراء الزراعيين (الذين يعيشون في مناطق حضرية أو ريفية) والأجراء غير الزراعيين الذين يعيشون في مناطق ريفية جزءا من هذه الشريحة على حد سواء.

ويمكن أن نرى نتائج هذا التصنيف في الجدول 4. وهكذا لوحظ انخفاض هام في الفقر بين عائلات الزراعة الأسرية: إذ تخلص من بينهم 000 759 شخص من حالة الفقر. بمنطق الأرقام، لقد بلغ عدد الأشخاص المعنيين بهذا الانخفاض أكثر من 4 ملايين شخص، وهو ما يمثل تراجعا من 41 في المائة إلى 24 في المائة في معدل الفقر الخاص بهذه المجموعة. وهذه هي الفئة المهنية التي تم فيها تسجيل تقليص هام في عدد الأشخاص الفقراء.

والفئة الثانية التي عرفت تراجعا هاما في عدد الفقراء كانت هي الأجراء الريفيون الذين تخلص منهم أكثر من 3 ملايين شخص من 000 624 أسرة من الفقر بين سنة 2003 وسنة 2009. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في عدد الأشخاص الفقراء عامة، فإن الأجراء الريفيين يمثلون غالبية الأشخاص الفقراء في المناطق الريفية في البرازيل، أقل بقليل من مليون عائلة فقيرة، وهو ما يمثل 20 في المائة من كل عائلات الأجراء الريفيين. وعندما يتم تقسيم مصادر دخل مختلف أنواع الأسر، يلاحظ ارتفاع مهم في دخل العمال (الجدول 5). ففي الزراعة الأسرية، ارتفع معدل الدخل الزراعي بـ 107.00 ريالات برازيلية، وهو ما يمثل ربحا حقيقيا بنسبة 17 في المائة، فيما نما الدخل غير الزراعي بـ 102.00 ريال برازيلي في المتوسط (الربح الحقيقي بنسبة 43 في المائة).

وتمثل الزيادة الملحوظة في الدخل الزراعي وغير الزراعي 58 في المائة من مجموع الزيادة الحاصلة في دخل الزراعة الأسرية، أي أن الزيادة في عائدات كل الأصناف (دخل العمل والتحويلات النقدية الحكومية– معاشات التقاعد وبرنامج منحة الأسرة) تلعب دورا كبيرا في الوصول إلى انخفاض مهم في الفقر بين المزارعين الأسريين، غير أن العمل هو المصدر الرئيسي لارتفاع دخل عائلات هؤلاء المزارعين.

الجدول 4 – الأسر الزراعية أو الأسر الريفية العاملة وفقا لوضعها بالنسبة للفقر، البرازيل (آلاف الأسر أو الأفراد)

نوع الأسرة	عدد الأشخاص			عدد الأشخاص		
	2003	2009	الفرق	2003	2009	الفرق
الأسرة الزراعية	7 709	3 570	4 139-	1 504	746	759-
الأسرة الزراعية الصناعية	0	0		0	0	
الأسر الريفية غير الزراعية[1]	998	575	423-	198	129	69-
الأسر الريفية الأجيرة[2]	7 855	4 662	3 193-	1 585	960	624-

[1] تشمل الأسر العاملة أو الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، من غير الزراعيين أو العاملين في أكثر من نشاط.

[2] تشمل الأسر الزراعية أو الأسر العاملة في أكثر من نشاط (في مناطق ريفية أو حضرية) وأسر غير زراعية تعيش في مناطق ريفية.

ملاحظة: لا تشمل هذه الفئات الأسر الريفية في ولايات أكري، وأمازونا، وأمابا، وبارا، وروندونيا، وروريما التي بدأت تحسب اعتبارا من 2004.

الجدول 5 – المتوسط الشهري لدخل الأسرة من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وفقا لنوع الأسرة، البرازيل (التقديرات بالريال البرازيلي في سبتمبر/أيلول 2009)

نوع الأسرة	متوسط الدخل الزراعي			متوسط الدخل غير الزراعي			متوسط الدخل الأسري		
	2003	2009	الفرق	2003	2009	الفرق	2003	2009	الفرق
الأسرة الزراعية	620	727	%17	239	341	%43	1138	1499	%32
الأسرة الزراعية الصناعية	7528	7249	%4-	1213	1513	%25	9737	10477	%8
الأسر الريفية غير الزراعية [1]	–	–		978	1172	%20	1230	1526	%24
الأسر الريفية الأجيرة [2]	322	396	%23	317	460	%45	793	1094	%38

[1] تشمل أسر أرباب العمل أو الأفراد العاملين لحسابهم الخاص، من غير المزارعين أو العاملين في أكثر من نشاط.

[2] تشمل الأسر الزراعية أو الأسر العاملة في أكثر من نشاط (في مناطق ريفية أو حضرية) وأسر غير زراعية تعيش في مناطق ريفية.

ملاحظة: لا تشمل هذه الفئات الأسر الريفية في ولايات أكري، وأمازونا، وأمابا، وبارا، وروندونيا، وروريما التي بدأت تحسب اعتبارا من 2004. وهذه الأرقام بحسب المؤشر المعتمد في دليل المستهلك الوطني للأسعار.

المصدر: أعدت أرقام الدراسات الوطنية لمسوح العينات المنزلية من قبل المؤلف.

ويبين الجدول 5 أيضا أن الدخل الزراعي (23 في المائة) وغير الزراعي (45 في المائة) للأجراء الريفيين يرتفعان معا من حيث قيمتهما الحقيقية. ويفسر هذان المصدران 72 في المائة من الارتفاع الملحوظ في دخل أسر الأجراء، ولكن وبما أن الأجر الذي يتقاضاه المزارعون الريفيون يعتبر تاريخيا منخفضا جدا، فحتى متوسط الزيادة بـ 74.00 ريالا برازيليا بالنسبة للدخل الزراعي و بـ 143.00 ريال برازيلي بالنسبة للدخل غير الزراعي ليس كافيا لتتخلص أسر الأجراء من الفقر.

إن كون الدخل الناتج عن العمل هو السبب الرئيسي في ارتفاع الدخل لدى الأسر الريفية يبين أن هذه العائلات شهدت دورات مثمرة من فرص العمل وتوفير الدخل. وتوحي هذه النتائج بقوة بأن الافتراض الذي اعتمده برنامج القضاء على الجوع قد كان صحيحا: فبرنامج التحويلات النقدية مثله مثل برنامج منحة الأسرة، قد كان مهما ولعب دورا رئيسيا في تعزيز الطلب على الأسواق المحلية، وتعزيز الاقتصادات التي كانت تشهد ركودا فيما سبق.

الاعتبارات الختامية

لقد وصفت هذه المقالة التطور الذي عرفته ظاهرة الفقر، وبالتالي تطور الأمن الغذائي والتغذية وفق المعايير التي اعتمدها برنامج القضاء على الجوع. ففي ما بين 2003 و2009، تم تخليص أكثر من 20 مليون شخص من الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية حيث تخلص منه 5 ملايين شخص.

فقد استلزم البرنامج منذ انطلاقه سنة 2003 جهودا مكثفة من قبل الحكومة للخروج من الحلقة المفرغة للجوع والفقر. وقد أبانت أرقام البرامج المختلفة التي تم تنفيذها على امتداد السنوات الأخيرة أن هذه الجهود كانت متواصلة ومتسقة مع أهدافها الأولية.

إن الجمع بين مختلف سياسات التحويلات النقدية (سياسات الطوارئ) من أجل تعزيز أسواق الاستهلاك المحلية وشروط الاقتصاد الكلي المستقرة قد ضمنت الحصول على نتائج إيجابية، كما لوحظ في المناطق الريفية بالبرازيل.

فقد تخطى ما يزيد عن 4 ملايين شخص خط الفقر وذلك في قطاع الزراعة الأسرية. وقد تخلص من الفقر من بين الأجراء الريفيين 000 624 شخص، لكن 17 في المائة من أسر الأجراء ما تزال تعيش تحت عتبة الفقر.

ومن بين مصادر الدخل،، فإن الدخل المتأتي عن العمل الزراعي والعمل غير الزراعي كان هو الدخل الذي استأثر بمعظم الزيادة الملحوظة في دخل المزارعين الأسريين والأجراء الريفيين. وقد أفضى الدعم المتوفر للزراعة الأسرية والتنمية المحلية

بتضافرها مع التحويلات المالية للاستفادة من دورات حميدة لتوليد الدخل وضمان حقوق المواطنة محليا. ويؤكد الارتفاع الملحوظ في دخل العمل هذا الإنجاز الإيجابي.

وعلى الرغم من التقدم المسجل منذ 2003، فإنه من الواضح أن هناك العديد من التحديات التي ما تزال قائمة، ومن دون شك أن أكبرها يكمن في كون 29.5 مليون شخص ما يزالون يعتبرون فقراء في البرازيل.

المراجع

BRAZIL. *Inauguration speech of President Lula, on January 1, 2003.* Available at: <http://www.info.planalto.gov.br/>. Accessed on: October 10, 2010.

___. Presidency of the Republic. *Fome Zero*. Available at: <http://www.fomezero.gov.br/>. Accessed on: October 10, 2010.

___. President (2003 – L. I. Lula da Silva). *Message to the National Congress*, 2010. 422 pp. (Document of the Presidency of the Republic).

DEL GROSSI, M. E.; GRAZIANO DA SILVA, J.; TAKAGI, M. *Evolução da pobreza no Brasil*, 1995/99. Campinas: Unicamp, IE, 2001. (Discussion paper n. 104).

DEL GROSSI, M. E.; MARQUES, V. A. *A delimitação da agricultura familiar no Censo Agropecuário 2006 segundo a Lei 11.326.* [In the press].

FRANÇA, C. G.; DEL GROSSI, M. E.; MARQUES, V. A. *O Censo Agropecuário 2006 e a agricultura familiar no Brasil*. Brasília: Ministry of Agrarian Development, 2009.

IBGE. *National Household Sample Surveys - PNAD*. Rio de Janeiro, 2002 and 2008. Available at: <www.ibge.gov.br> [link "População"]. Accessed on: October 10, 2010.

CITIZENSHIP INSTITUTE. *Projeto Fome Zero*: uma proposta de política de segurança alimentar para o Brasil. São Paulo, 2001. Version 3. 118 pp.

TAKAGI, M.; GRAZIANO DA SILVA, J.; DEL GROSSI, M. E. *Pobreza e fome*: em busca de uma metodologia para quantificação do problema no Brasil. Campinas: Unicamp, IE, 2001. (Discussion paper n. 101).